لبنان يترقب خطاب نصرالله اليوم وبورصة مرشحي المعارضة تتقلص والأكثرية تلوح بالسنيورة

الأسد وجنبلاط: الحلول للأزمة اللبنانية بأيدي أبناء المنطقة

الرئيس بشار الأسد مستقبلا النائب وليد جنبلاط (سانا)

النائب طلال أرسلان جمع قيادات المعارضة في عشاء عمل أمس الأول (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر ـ هدى العبود

ازدحمت اروقة السياسة اللبنانية باللقاءات والاتصالات والمراسلات الاستعدادية للمشاورات النيابية التي يجريها الرئيس ميشال سليمان غدا وبعده من اجل تسمية رئيس يكلف بتشكيل الحكومة العتيدة وسط تربص كل فريق بما سيكون عليه موقف الفريق الآخر، او مرشحه للحكومة العتيدة.

وعلى هذا كانت هناك محطتا انتظار رئيسيتان: عودة النائب وليد جنبلاط من دمشق حيث التقى الرئيس بشار الأسد الذي لابد ان تكون له وجهة نظره من تسمية رئيس الحكومة المقبلة وإطلالة الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في الثامنة من مساء اليوم. محطة الانتظار الأولى انتهت بصدور بيان رئاسي سوري اكد فيه الرئيس الاسد وجنبلاط اهمية الوعي لمخاطر التدخل الخارجي في لبنان. ووفقا للبيان فإن الجانبين اكدا اهمية الوعي لمخاطر التدخل الخارجي وأن تكون القرارات والحلول بأيدي ابناء المنطقة ومنطلقة من مصالحها.

وبانتظار كلام نصرالله في المحطة الثانية اليوم قال الوزير المستقيل عن حزب الله محمد فنيش انه الآن خارج السمع، بينما كان الموقف عينه لنائب الحزب علي فياض.

في هذه الاثناء حددت قوى 8 آذار صباح غد موعدا لاجتماعها التقريري لمن تسمي مرشحا لتشكيل الحكومة، ومثلها كتلة المستقبل وقوى 14 آذار التي قررت هي الاخرى اتخاذ الموقف الاخير من المشاورات في ضوء مستجدات جنبلاط وخطاب نصرالله.

وردا على سؤال لـ «الأنباء» قال مصدر في 14 آذار ان ذلك لا يعني ان موقفنا غير محسوم من ترشيح الرئيس سعد الحريري، الذي لم يجاهر للآن برغبته في البقاء في السراي الكبير، ولو ان البيان الذي اذاعه من القصر الجمهوري مساء امس الأول هو اقرب ما يكون من البيان الوزاري وكشف هذا المصدر عن توجه لدى بعض الأكثرية الى الرد على اي موقف ترشيحي غير ملائم من قبل المعارضة، بترشيح رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة الذي لا تنظر إليه المعارضة بعين الود.

الرئيس فؤاد السنيورة اعلن من جهته، تسمية سعد الحريري لرئاسة الحكومة، خدمة للمشروع الوطني الكبير الذي بدأه الرئيس الشهيد رفيق الحريري ومتابعة لمسيرته للنهوض بلبنان ولكرامة جميع بنيه.

واعتبر السنيورة استقالة وزراء المعارضة مغامرة دستورية، وامعانا في مخالفة منطق التوافق وحكومة الوحدة الوطنية، وقال في عشاء لمنسقي المستقبل في الجنوب ان هذه الخطوة تشكل محاولة لتغيير القواعد والاصول والاعراف توصلا الى تغيير التوازنات وكما في البيانات الوزارية شدد السنيورة على التمسك بالعيش المشترك الاسلامي المسيحي وبالنظام اللبناني الجمهوري والمناصفة ورفض الهيمنة.

يُشار هنا الى ان الرئيس الحريري وفي كلمته المكتوبة التي اذاعها من القصر الجمهوري تقديرا منه لمواقف رئيس الجمهورية، وضع خطا احمر تحت عنوان الكرامة الشخصية والوطنية وقال في كلمته ليكن مفهوما للجميع انني ما كنت يوما ساعيا الى السلطة بأي ثمن، وانني بين السلطة وبين كرامة اهلي وأبناء وطني اختار كرامة لبنان واللبنانيين واضاف: ان كرامة كل طائفة او مجموعة في لبنان هي من كرامتي ولن يكون بمقدور احد التفريط

ابواب مفتوحة

في غضون ذلك، مصادر رسمية أبلغت «الأنباء» ان المواقف التي اطلقها الحريري من بعبدا تظهر ان الأبواب ليست مقفلة تماما، وهذا ما يبدو من خلال حرصه على «حفظ كرامة الجميع». كما انه ترك الباب مفتوحا للمبادرة السعودية ـ السورية، من خلال حديثه عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وعن الرئيس بشار الأسد.

ودعت المصادر إلى انتظار نتائج الاتصالات الجارية خارج الأضواء بين عواصم القرار الدولي والإقليمي والتي تبحث في ترتيب سلة حلول تشمل رئيس الحكومة وبيانها الوزاري.

وحول بحث المعارضة عن شخصية غير سعد الحريري لتشكيل الحكومة، قالت المصادر ان ذلك يتطلب أمرين: قبول هذه الشخصية بشروط المعارضة، وتاليا لن تكون لهذه الشخصية الصفة التمثيلية والشعبية، وإلا فلا مندوحة من تسمية الحريري ضمن الحد الأدنى من التفاهم على المسائل الخلافية.

وهنا يتعين لفت الانتباه إلى بورصة المرشحين التي افتتحت على صفة المعارضة وفي اطار توجيه الرسائل الساخنة لرئيس الحكومة المستقيلة، وقد تضمنت لوائح هذه البورصة اسماء كثيرة ابرزها: الرئيسان السابقان للحكومة عمر كرامي ونجيب ميقاتي، ونائب طرابلس محمد الصفدي، والوزير السابق بهيج طبارة، والوزيرة السابقة ليلى الصلح حمادة والنائب السابق عن صيدا اسامة سعد والنائب السابق عن البقاع الغربي عبدالرحيم مراد.

وبعد قراءة دقيقة في ملفات هؤلاء بدا انهم يواجهون استحالات شعبية او سياسية او حتى معنوية، باستثناء نفر قليل منهم.

ويقول احد المتابعين لبورصة مرشحي المعارضة لـ «الأنباء» ان اهمهم وهو الرئيس عمر كرامي نأى بنفسه عن هذه المهمة لاعتبارات ابرزها انه كان على رأس الحكومة يوم اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وبالتالي فإنه لايرى ملائما لمزاج جمهوره الطرابلسي ان يرأس حكومة في رأس جدول مهماتها التخلي عن المحكمة الدولية المناط بها كشف قاتليه، هذا فضلا عن عدم ضمان الفوز بالترشيح، وبالتالي فقدان امكانية التحالف المطروح بين سعد الحريري ونجله فيصل. الرئيس نجيب ميقاتي وحليفه الطرابلسي محمد الصفدي، اعلنا، وللاعتبارات عينها انهما ليسا في هذا الوارد، اما الآخرون كعبدالرحيم مراد واسامة سعد، فكلاهما سقط في الانتخابات النيابية، وهذا كاف لاخراجهما من السباق، كما أن بهيج طبارة لا يمكن أن يغامر بعلاقته الوطيدة بالسيدة نازك الحريري.

للتكليف لا للتأليف

وتبقى الوزيرة السابقة ليلى الصلح حمادة خالة الأمير الوليد بن طلال، الذي زاره سعد الحريري خلال وجوده مؤخرا في الرياض، وهي سيدة خدمات اجتماعية، وتعتبر الاوجه شعبيا في العائلة الصلحية العريقة، لكن البعض يرى أن الازمة اللبنانية الراهنة قد تكون عصية على ذوات الانامل الناعمة والمواقف الوسطية الهادئة.

ومن هذا التقرير يتضح أن حكومة المرحلة تتطلب سعد الحريري مرة أخرى، بحسب مصادر 14 آذار، أما الحكومة الانقتالية، أو حكومة تقطيع الوقت ريثما يصدر القرار الاتهامي المرتقب فقد تكون السيدة ليلى الصلح بالنسبة إليها «حفر وتنزيل» ولو اقتصر الأمر على صدور مرسوم تكليفها دون التأليف، بحيث تمرر مرحلة الاحترام السياسي بأكبر نسبة من الهدوء، وتحصل بالمقابل على لقب «دولة الرئيسة».

وبانتظار المشاورات الرئاسية فإن الغالبية النيابية لاتزال معقودة اللواء لقوى 14 آذار المثلثة بـ 60 نائبا من اصل 128، في مقابل 57 نائبا لقوى 8 آذار، فيما يبلغ عدد اعضاء اللقاء الديموقراطي الذي يرأسه النائب جنبلاط 11 نائبا، وتحتاج المعارضة الى ثمانية نواب اضافيين لتتمكن من توفير الغالبية العادية «النصف زائد واحد» علما ان الاعضاء الـ 11 للقاء منقسمون بين اعضاء حزبيين مع جنبلاط وآخرين ينخرطون مع قوى 14 آذار، الأمر الذي يجعل جنبلاط «كتلة ذهبية» مرجحة اذا تمكن من استمالة الاعضاء الـ 11 في حال قراره الوقوف مع المعارضة الا ان هذا الامر غير مضمون اطلاقا ناهيك عن ان جنبلاط لم يعط اي اشارة الى امكان وقوفه ضد تسمية الحريري.

اما على صعيد محور المعارضة التي تقول مصادرها انها تملك الاكثرية في الخيار الذي ستأخذه، فقد باشرت سلسلة اتصالات مع عدد من النواب المستقلين خصوصا في الشمال، وكذلك مع النائب الزحلي نقولا فتوش سعيا الى استمالتهم.

بكركي تنفي استقالة صفير

بيروت: نقلت وسائل اعلام عن مصادر في بكركي نفيها «جملة وتفصيلا» تقديم البطريرك الماروني نصرالله صفير استقالته.

وتمنت المصادر على وسائل الاعلام «عدم نشر أي خبر يتعلق بالبطريركية المارونية وغبطة البطريرك صفير قبل الرجوع الى المرجعية الرسمية» في هذا المجال.

النفي جاء ردا على خبر أوردته صحيفة «الشرق» نقلا عن «مصادر موثوقة جدا في حاضرة الڤاتيكان» قالت ان البطريرك صفير قدم استقالته الخطية الى الدوائر المعنية في الڤاتيكان، طالبا إعفاءه من مهامه في سدة بطريركية إنطاكيا وسائر المشرق للطائفة المارونية.

وأكدت المصادر للصحيفة أن كتاب الاستقالة لايزال بين أيدي المعنيين وأن البابا بنديكتوس السادس عشر سيقبل الاستقالة التي قدمت قبل حوالى شهر، لكن ذلك لم يحدد موعده بعد. وبالتالي، فإن البطريرك صفير ينتظر الجواب ليرتاح كما ردد بعضهم في الڤاتيكان عن غبطته.

اتهم «حزب الله» بالإطاحة باتفاق الدوحة

الجراح لـ «الأنباء»: جنبلاط لن يسمي أحداً سوى الحريري

جمال الجراح

بيروت ـ زينة طبارة

رأى عضو كتلة المستقبل النيابية النائب جمال الجراح ان قوى المعارضة اقدمت على تنفيذ خطوة عرجاء لكنها تصعيدية ادخلت البلاد في نفق طويل ومظلم، واستحدثت ازمة جديدة اضيفت الى الازمة الموجودة اساسا، ضاربة بعرض الحائط الفرصة المتاحة عربيا للخروج منها وذلك من خلال عدم تنفيذ المعارضة لالتزاماتها تجاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والتي تقضي بالعودة الى مجلس الوزراء وطاولة الحوار الوطني وسحب ما يسمى بملف شهود الزور، مشيرا الى انه على الرغم من متابعة الفرقاء المحليين والخارجيين للاتصالات والمساعي للجم التدهور، عمد فريق 8 آذار الى الهروب الى الامام وزج بلبنان بخطوته المذكورة تلك في مرحلة جديدة من التأزم بحيث اصبحت الامور مفتوحة على جميع الاحتمالات.

ولفت النائب الجراح في تصريح لـ «الأنباء» الى ان الخاسر الاكبر نتيجة تصرفات فريق 8 آذار هو لبنان وليس فريق 14 آذار كما يحلو للبعض تصويره، معتبرا ان النافذة التي كانت مفتوحة على الحلول لاستيعاب تداعيات القرار الاتهامي قد اقفلت بوجه لبنان، وخسر فرصة العودة الى طاولة الحوار لمناقشة الملفات العالقة بهدوء وتعقل، لافتا الى ان هذا الفريق وانطلاقا من منطق فائض القوة الذي يمتلكه واحساسه بإمكانية تأثيره على الفرقاء الآخرين بقوة السلاح، عمد الى تصعيد خطواته آملا منه وضع فريق 14 آذار امام ضغوط جديدة لتحقيق مكاسب على حساب المحكمة الدولية، متجاهلا ان هذه الاخيرة غير مرتبطة بأي قرار لبناني داخلي لا من الرئيس الحريري ولا من غيره من القوى اللبنانية الرسمية او السياسية، مشيرا الى انه مهما علا سقف التصعيد لدى المعارضة، فالمحكمة الدولية ستتابع سير عملها الطبيعي وتكشف عن قتلة الرئيس رفيق الحريري وباقي شهداء ثورة الارز، مؤكدا انه مادام لم يتمكن فريق 8 آذار خلال وجوده داخل الحكومة من ارغام الرئيس الحريري على التصدي للمحكمة ووقف تمويلها وسحب القضاة اللبنانيين منها فإن هذا الفريق وفي مقدمته حزب الله لن يتمكن عبر استقالة وزرائه منها من تحقيق رغباته ومطالبه لجهة المحكمة الدولية.

وردا على سؤال حول موقف الوزير المستقيل د.عدنان السيد حسين لجهة تبنيه موقف المعارضة وبالتالي خلع ردائه الرمادي وتزييه برداء المعارضة، لفت النائب الجراح الى انه عندما حانت ساعة الحسم تبين ان الوزير حسين وديعة حزب الله لدى فريق رئيس الجمهورية الحكومي وخاضع لمشيئته على المستويين الداخلي والخارجي.

وعما ذكرته صحيفة «النهار» من ان سورية ترغب في ان يتم التحاور معها مباشرة في موضوع لبنان، لفت النائب الجراح الى ان استقالة الوزراء من حكومة الحريري أتت على اثر الزيارة الاخيرة التي قام بها مسؤولون من قوى 8 آذار لسورية، حيث تم ابلاغهم بوقف المبادرة السعودية ـ السورية ووقف كل الاجراءات المتعلقة بها.

هذا وأكد النائب الجراح انه اذا تمكن فريق 8 آذار من تسمية رئيس الحكومة الجديد عبر حصوله على الاكثرية النيابية، فإن قوى 14 آذار لن تشارك في تلك الحكومة ولن تجد مشكلة في تحولها الى فريق معارض، مستدركا بالقول ان تسمية رئيس الحكومة تعتمد على موقف النواب من الشخصية المرشحة لرئاسة الحكومة وتحديدا على موقف رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط وعلى ما سيستجد من اجواء سياسية قد تبدل الكثير من المعطيات الحالية، مؤكدا ان النائب جنبلاط لن يسمي احدا سوى الرئيس سعد الحريري رئيسا للحكومة العتيدة، لافتا من جهة اخرى الى ان فريق 8 آذار عبر استقالة وزرائه من الحكومة نقض اتفاق الدوحة لجهة عدم الاستقالة وتعطيل مجلس الوزراء واللجوء الى استعمال لغة العنف في الداخل اللبناني مما يجعل فريق 14 آذار وفي حال محافظته على الاكثرية النيابية في حل من التزاماته حيال جميع ما ورد في الاتفاق المذكور، ويكون بالتالي قد استعاد حقه بتشكيل حكومة اكثرية من لون واحد.

الاستقرار حاجة وضرورة وتوريط الشارع ممنوع

مفتي لبنان: الرئاسة الثالثة ليست يداً ضعيفة تلوى في كل حين.. وفراغها غير مقبول

د.محمد رشيد قباني

بيروت ـ خلدون قواص

رأى مفتي لبنان د.محمد رشيد قباني ان تشكيل الرئيس سعد الحريري للحكومة العتيدة فيه مصلحة لكل لبنان، ولتقم هذه الحكومة على أسس راسخة ورؤية واضحة، حتى تستطيع بتكامل جهود اللبنانيين ان تخرج البلاد من النفق الذي نحن فيه، والذي نخشى ان يؤدي بوطننا لبنان نحو الانهيار، ولابد لنا في هذا الظرف المتأزم الذي تمر به البلاد، من تحديد واستحضار سلم للأولويات والتمسك به.

وقال في رسالة وجهها للبنانيين: إن كانت مصلحة الوطن والمواطنين على رأس أولوياتنا، فإن الاستقرار وضبط الشارع، وأمن المواطنين وعدم فراغ الرئاسة الثالثة، ولقمة عيش المواطنين، ومواجهة العدو الإسرائيلي، تبقى هي أولوياتنا الأساسية، التي لا يجوز المس بأي منها، وإن كل من يحاول النيل من واحدة من تلك المسلمات فإنه ينال من الوطن كله.

وأضاف: لذا فإن الاستقرار في لبنان، حاجة وضرورة أساسية للبنانيين جميعا، وتوريط الشارع في أي خلاف سياسي ممنوع، وكذلك جر المواطنين لمواجهات بينهم، لا نتيجة له إلا سفك الدماء، وزيادة الآلام، وإيقاع الخصومة بين أبنائنا وشعبنا، ومسؤولية الفرقاء السياسيين في هذا المجال، هي كمسؤولية الجيش تماما، في منع اي محاولة لتوجيه الخلاف السياسي نحو الشارع، لأن كل محاولة من هذا النوع، هي مشروع فتنة في البلاد.

والأمن خط توتر عال، ممنوع مسه أبدا، ويمنع تجاوزه لأي كان، وعلى الجيش اللبناني والقوى الأمنية في البلاد، ألا تراعي فيه اي جهة كانت، وألا تتهاون في حفظ الأمن وضبط الشارع، وأن تضرب بيد من حديد، لقطع دابر أي فتنة تتربص بلبنان وشعبه.

وتابع قائلا: أما الفراغ في سدة الرئاسة الثالثة فلن يكون مقبولا هذه المرة، فالرئاسة الثالثة ليست يدا ضعيفة تلوى في كل حين، كما ان رئاسة مجلس الوزراء على رأس الحكومة، هي عصب البلاد الحيوي، الذي يموت عند تفريغها، مما يوقع الدولة والمواطن في مجاهل الضيق والتردي.

أخبار وأسرار لبنانية

مصادر: عون طرح فكرة «الانقلاب السياسي» الكامل وبري وفرنجية رفضا

بيروت ـ محمد حرفوش

الاعتقاد السائد في بيروت ان الازمة التي اطلقها اسقاط الحكومة بضربة الثلث زائد واحد مفتوحة ومن دون أفق وضوابط، في حين يشير الاستنفار الدولي والعربي الى جهد لابقاء المظلة الواقية للاستقرار وان طال الصراع السياسي.

ووسط ذلك، امتنعت مصادر المعارضة عن كشف طبيعة الخطوات اللاحقة التي ستقدم عليها المعارضة في المرحلة المقبلة، الا ان المصادر اكدت ان سقف تحركها سيبقى سياسيا حتى اشعار آخر، لافتة الى ان بعض القوى الرئيسية ستتواصل مع النائب وليد جنبلاط بغية ايجاد مساحة مشتركة بينهما.

المصادر اياها فضلت ايضا عدم الكشف عن ورقة مرشح المعارضة لرئاسة الحكومة، لكنها في المقابل استبعدت عودة سعد الحريري الى السراي كونه بات جزءا من المشكلة وليس من الحل، ورأت ان اعادة تسمية الحريري تعني العودة الى المراوحة في الوضع الراهن، لأن هذا الفريق السياسي لن يغير نهجه وستكون هزيمة سياسية للمعارضة وانتصارا للحريري لأنه سيعود اقوى الى السلطة.

المصادر اعتبرت في هذا السياق ان التسمية ستخضع لاتصالات محلية واقليمية، متوقعة ان يكون لسورية اليد الطولى في تحديد الاسم مقابل تراجع التأثير السعودي، بعدما ادى اخفاق المسعى العربي الى اعادة خلط الاوراق.

وفي معلومات «الأنباء» ان اقطاب المعارضة بحثوا خلال اجتماع عقدوه ليل الاربعاء ـ الخميس خطوات ما بعد الاستقالة وتحديد الخيارات في شأن شكل الحكومة المقبلة ونوعيتها واسم رئيسها.

واشارت المعلومات الى ان العماد ميشال عون طرح ان تأخذ المعارضة المبادرة لتقوم بانقلاب سياسي كامل على الوضع الحالي واعادة تكوين السلطة على اسس جديدة، الا ان الرئيس نبيه بري والنائب سليمان فرنجية رفضا هذه الفكرة.

فإن الربط بين إسقاطها والتوجه لمواجهة قرار صادر عن المجتمع الدولي سيكون هو سمة أساسية في نظرة الأخير لأي حكومة جديدة تكون برئاسة شخص آخر غير الحريري.

إسقاط الحكومة من منظور إيراني: في شأن قرار المعارضة اللبنانية الانسحاب من الحكومة، ترى مصادر إيرانية انه جاء نتيجة طبيعية للاعتداء على س. س. المدعومة كليا من كل الأطراف الإقليمية المعنية. هو رد على وقوع الحريري في فخ دولي ضد السعودية. لقد جبن الحريري ولم يقف إلى جانب الملك. كان يمكن أن يكون جنبلاط الرقم 2 لو كانت لديه شجاعته، في إشارة إلى زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط.

وتضيف «كنا نتوقع منه أن يكمل حتى النهاية ويكون صمام أمان للبنان. بلغنا مرحلة اليأس منه. لقد طعن بلديه الأول والثاني، لبنان والسعودية، ولا ندري طبعا أيهما الأول وأيهما الثاني. لكن لم يعد بنظرنا مؤهلا ليقود أي حل لبناني، ونعتقد أن الوقت قد حان لأن تعطى فرصة ترؤس الحكومة لشخصية أخرى، تقبل بها س. س. والمقاومة».

وفي تقديرها للمخرج الأمثل، تشير هذه المصادر إلى أن «أي حكومة ستؤلف يجب أن تكون حكومة عاقرا. لا تلد، وإنما تنحصر مهمتها في العمل على إجهاض القرار الاتهامي ونزع الشرعية عن المحكمة». وتوضح «مرفوضة حكومة 8 آذار صافية، ومرفوضة حكومة حريرية مع صدور القرار الاتهامي. المطلوب حكومة تنجز مهمة وتمهد لما بعدها».

النقطة التي فصمت ظهر التسوية: مصدر واسع الاطلاع أكد ان التسوية التي حكي عنها بناء لمساعي الـ «سين ـ سين» كانت منجزة ومتفقا عليها، لا بل انها كانت مكتوبة ومعدة فقط للإعلان عنها. ولكن نقطة وحيدة هي التي دفعت التسوية الى التعثر وهي توقيت الإعلان عن موقف من المحكمة الدولية والقرار الظني، إذ كان يصر المفاوضون باسم قوى 8 آذار على ان يتم إعلانه قبل صدور القرار الظني، في وجه إصرار الرئيس الحريري على إعلان موقف استيعابي ولكن بعد الإعلان عن القرار الظني.

تدابير أمنية حول المراكز الدينية: تبلغت الأجهزة الأمنية في لبنان تعليمات بضرورة اتخاذ الحيطة والتدابير الأمنية قرب المعابد والكنائس المسيحية بعد عملية التفجير التي استهدفت كنيسة الاسكندرية مؤخرا.

وتخشى الأجهزة الأمنية ان يكون لبعض الخلايا الإرهابية التي تتسلل الى الأراضي اللبنانية دورها في التحضير للقيام بعمليات واعتداءات إرهابية في لبنان، منها استهداف كنائس ومعابد.

الأجهزة الأمنية تقوم بمراقبة سرية لدور العبادة والكنائس في لبنان وتعمل على تأمين الحماية لها ولعدد من رجال الدين.

حفظ ماء الوجه: تقول مصادر في قوى 8 آذار ان الخطوة التي لجأ إليها وزراؤها هي أقل الممكن حفظا لماء الوجه، أقله شكلا أمام مناصريها كما لدى الرأي العام المحلي والخارجي لئلا تستضعف، وفي مواجهة الآخرين في المضمون باعتبار ان حزب الله وحلفاءه لوحوا بخطوات تصعيدية منذ بداية الصيف الماضي ردا على عدم تلبية مطالبهم بإلغاء المحكمة الخاصة بلبنان أو إطاحتها. وهم لا يمكنهم إلا ان يكونوا منسجمين مع أنفسهم في هذا الأمر من دون إيضاح المدى الذي يمكن ان يذهب إليه الحزب في التحدي، ولو ان كثرا يراهنون على عدم لعب السوريين بورقة الأمن لعدم إطاحة علاقاتهم مع الخارج.

استنساخ أزمة العراق: قالت مصادر سياسية ان إقدام المعارضة على إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري، سيؤدي الى دخول البلد في أزمة تشكيل حكومة جديدة مشابهة للأزمة التي عاشها العراق عشية إنتاج تشكيل حكومة الرئيس نوري المالكي.

وقالت هذه المصادر أن هناك اسما مرشحا لرئاسة الحكومة البديلة سيبرز خلال الأيام المقبلة وسيؤدي دور المنافس الوهمي للحريري للعودة الى رئاسة الحكومة، ولكن في النهاية ستكون أي تسوية مقبلة للأزمة الراهنة بحاجة لسعد الحريري كي يكون رئيسا للحكومة.

عنوان سقوط الحكومة: رأت أوساط ان عنوان إسقاط الحكومة جاء على أساس معارضة المحكمة الدولية، وعليه